

تلقي الأسئلة والاستفسارات عن الإجراءات والتنظيمات في المحاكم وكتابات العدل لتعرضها على أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل والمستشارين في الوزارة، ويمكن إرسال هذه الأسئلة على عنوان المجلة.

### ضرورة إثبات الطلاق

### رجوع من انتهت عدتها

♦ رجل طلق وانتهت العدة وأراد الرجوع، فما الإجراء المتبع في ذلك؟ وهل يتطلب الأمر إثبات الطلاق، أم يتم إجراء العقد الجديد بناء على قول الزوج؟ وما مصير العقد الأول في مثل هذه الحالة؟

الإجراء المتبع في ذلك أن على المطلق إثبات طلاقه بصك شرعي من المحكمة، وفائدة ذلك معرفة صفة الطلاق وما حكم به القاضي مصدر الصك من كون الطلاق رجعياً أو بائناً بينونة صغرى أو كبرى، فإن كان رجعياً جازله الرجوع لتطيقته دون قيد أو شرط، وإن كان بائناً بينونة صغرى فلا بد من عقد جديد بشروطه العتبرة شرعاً، وللمطلقة حق رفضه فهو لا يعدو أن يكون خاطباً من الخطاب ولا بد لذلك من مهر أيضاً، وإن كان الطلاق بائناً بينونة كبرى فلا يحق الرجوع ولا تحل له هذه المرأة حتى تنكح زوجاً غيره نكاح رغبة ويدخل بها الدخول الشرعي ويطلقها برغبته دون اتفاق مع الزوج الأول لئلا يقع في التحليل الملعون صاحبه والعياذ بالله، وهنا تظهر فائدة الصك، فقد يتقدم لهذه المرأة من سبق أن طلقها ثلاثاً «بينونة كبرى» فكيف يرجع إليها مرة أخرى؟ وأما العقد الأول فيهمش عليه القاضي مصدر صك الطلاق ويحال بعدها للمأذون الذي أجرى العقد للتهميش على سجله بالطلاق على نحو التعليمات التي سبق ذكرها.

والله الموفق

القاضي في المحكمة الجزئية للضمان والأنكحة بجدة  
سعد بن عبدالرحمن بن إبراهيم العويرضي

♦ يرد للمأذون حالات طلب العقد من مطلقة أو أرملة يعلم علم اليقين أنها كذلك، فهل للمأذون إجراء العقد خوفاً من فوات المصلحة؟ أم لا بد من إثبات الطلاق أو الترميل، وهذا يفوت المنفعة؟  
- الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد.

لا يكفي علم المأذون بذلك، بل لا بد من إثبات الطلاق بصك من المحكمة وذلك لمعرفة بداية عدة المطلقة ونهايتها، لئلا يعقد عليها في أثناء العقد سواء أكان الطلاق رجعياً أم بائناً، قال تعالى: ﴿وَلَا تُعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي تنتهي العدة، وهذا أمر لا يعلم إلا بصك الطلاق، ونحن في زمن الإجراءات الرسمية النظامية، فعقد النكاح مثلاً لا بد له من وثيقة، ولا يكفي أن يكون مشافهة فقط، وما سبق ذكره فيه مصلحة للمرأة وللمتقدم لها، ودفع مضرة أيضاً، ليكون العقد الجديد مكتملاً من الناحية الشرعية والنظامية ولا غبار عليه، فمادام لو كان الطلاق رجعياً وأفاد الزوج الأول بأنه قد راجع وأثبت ذلك، فلا شك أن هذا الإجراء النظامي يؤيده الشرع، وقد نصت المادة التاسعة عشرة من لائحة مأذوني عقود الأنكحة على أن العمدة في عقد النكاح للمطلقة هو أصل صك الطلاق ويرسل للمحكمة التابع لها لتقوم ببعثه لجهة إصداره للتهميش على سجله بذلك، وفي حال كون صك الطلاق مفقوداً يُخْرَجُ بِدِيلٍ عنه موثق من المحكمة التي أصدرت الصك، كما نصت المادة العشرون على أن على المأذون قبل إجراء العقد على المتوفى عنها زوجها التأكد من وفاة زوجها بالاطلاع على صك حصر ورثته والإشارة إليه في الضبط.

القاضي في المحكمة الجزئية للضمان والأنكحة بجدة  
سعد بن عبدالرحمن بن إبراهيم العويرضي

## مهام اللجنة الطبية الشرعية

♦ ما مهام اللجنة الطبية الشرعية؟ ومن تتشكل؟ وهل يحق للطرف الآخر التظلم من قراراتها؟ وكيف؟

- صدر المرسوم الملكي ذو الرقم م-٣ في ٢١/٢/١٤٠٩هـ بنظام مزاوله مهنة الطب الشرعي وطب الأسنان، وقد نص على أن تشكل لجنة تسمى اللجنة الطبية الشرعية تتكون من:

١- قاض لا تقل درجته عن قاض (أ) يعينه وزير العدل رئيساً للجنة.

٢- مستشار نظامي يعينه وزير الصحة.

٣- عضو هيئة تدريس من إحدى كليات الطب في الجامعات السعودية يعينه وزير التعليم العالي.

٤- طبيبين من ذوي الخبرة والكفاءة يعينها وزير الصحة ويعين الوزير المختص عضواً احتياطياً يحل محل العضو عند غيابه ويكون مقر هذه اللجنة وزارة الصحة في الرياض، ويجوز إنشاء لجان أخرى في المناطق التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة وتحدد اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب البشري مدة العضوية في هذه اللجنة وكيفية العمل فيها، كما نص النظام على أن تختص اللجنة الطبية الشرعية بالآتي:

١- النظر في الأخطاء الطبية المهنية التي ينتج عنها وفاة أو تلف عضو من أعضاء الجسم أو فقد منفعه أو بعضها حتى ولو لم يكن هناك دعوى بالحق الخاص.

٢- النظر في الأخطاء الطبية المهنية التي يرفع بها المطالب بالحق الخاص كالمطالبة بالدية أو التعويض أو الأرش، ويجوز التظلم من قرارات اللجنة أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ قرار اللجنة، كما نص النظام على أنه فيما عدا الاختصاصات المنصوص عليها للجنة الطبية الشرعية تنظر في المخالفات الناشئة عن تطبيق هذا النظام لجان تشكل بقرار من الوزير المختص ويراعى في تشكيل هذه اللجان أن يكون في أعضائها أحد المختصين بالأنظمة وأحد المختصين بالمهنة الطبية من السعوديين وتعتمد قرارات اللجان من الوزير المختص ويجوز التظلم من قرارات هذه اللجان أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغها وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات عمل هذه اللجان، هذا وقد صدرت اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير الصحة ذي الرقم ٢٨٨/١٧/ل في ٢٦/٦/١٤١٠هـ وقد حددت اللائحة أحكاماً تفصيلية بخصوص التحقيق والمحكمة في الجرائم التي يعنفد اللجنة الطبية الشرعية الاختصاص بنظرها. هذا وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في القول والعمل.

## إجراءات حجة الاستحكام

♦ ما الإجراءات المطلوبة عند استخراج حجة استحكام على الأراضي والأماكن؟

- إن نظام المرافعات الشرعية قد حدد

المрад بحجج الاستحكام، إذ عرفها بأنها طلب صك بإثبات تملك عقار في غير مواجهة خصم ابتداء، ولا يمنع من سماع الدعوى بالحق متى وجدت، وبين النظام إجراءات إخراج هذه الصكوك إذا اعتبر أن المحكمة التي يقع العقار في دائرة اختصاصها هي المحكمة المختصة، ولا بد لطالب الاستحكام من أن يذكر في إنهائه نوع العقار وموقعه ومساحته وحدوده ووثيقة التملك إن وجدت، ثم تقوم المحكمة بمخاطبة جهات عدة كالمبليات والشؤون الإسلامية والأوقاف والمالية ووزارة الدفاع ووزارة التربية والزراعة وغيرها من الجهات التي تصدر الأوامر بالكتابة لها ويتم الاستفسار منها إذا كان لديها معارضة في طلب المنهي أم لا، وزيادة في الضمانات اشترط النظام الإعلان في الصحيفة عن الطلب ويجب على المحكمة التأكد من صحة مساحة العقار المنهي عنه وأضلاعه وحدوده وأن يقف على العقار القاضي أو من ينبيه عنه، وبعد استكمال الإجراءات وعدم ورود معارضة من إحدى الجهات أو الأفراد يتم البت في هذا الطلب بإصدار صك تملك العقار.

القاضي بالمحكمة العامة في بيشة  
أحمد بن محمد بن عبدالعزیز المهيزع

القاضي بالمحكمة العامة في بيشة  
أحمد بن محمد بن عبدالعزیز المهيزع